

بالإجماع.. «بلدي الجنوبية» يوافق على خزانات للأمطار ومواقف عامة بمجمع 808 في مدينة عيسى

كتب: محمد القصاص

وافق مجلس بلدي المنطقة الجنوبية بالإجماع على مخاطبة وزير شؤون البلديات والزراعة بالتنسيق مع الجهات المعنية بشأن إنشاء خزانات أرضية لتجميع مياه الأمطار ومواقف عامة للسيارات في طريقي 814 و819 بمجمع 808 في مدينة عيسى، بهدف الحد من تجمعات المياه خلال موسم الأمطار، وتسهيل الحركة المرورية، وتوفير مواقف تخدم الأهالي والزوار.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاعتيادي الرابع لدور الانعقاد الخامس من الدورة البلدية السادسة، الذي عقد صباح أمس برئاسة رئيس المجلس عبدالله عبداللطيف.

وقدم المقترح ممثل الدائرة الأولى عبدالله صالح دراج، استجابة لمطالبات الأهالي بمعالجة تجمعات مياه الأمطار وتوفير مواقف عامة للسيارات، موضحاً أن تراكم مياه الأمطار أمام المنازل يتسبب في إعاقة الحركة المرورية وإغلاق الطرق، ويصعب وصول الأهالي إلى منازلهم، فضلاً عن تسرب المياه

إلى بعض البيوت وما قد يلحقه ذلك من أضرار بممتلكاتها. كما يستهدف إنشاء المواقف العامة الحد من الوقوف العشوائي أمام المنازل، وما يترتب عليه من مضايقات للسكان.

واستعرض المجلس خلال الاجتماع الردود الواردة بشأن التوصيات المرفوعة إلى الجهات المعنية، كما ناقش عقود النظافة وصيانة المرافق العامة بالمحافظة الجنوبية، وعقد المجاري الجديد قبل طرح مناقضته، بحضور المختصين من وزارة شؤون البلديات والزراعة، وشركة «أورباسير» للنظافة، وبلدية المنطقة الجنوبية.

وفي إطار مبادرة من وزارة شؤون البلديات والزراعة قدم المدير العام لبلدية المنطقة الشمالية المهندس محمد سعد السهلي عرضاً مرئياً حول تنظيم عربات الطعام المتنقلة، أعقبه عرض حول نظام نمذجة معلومات البناء الرقمية (BIM)، قدمه رئيس قسم الرقابة على التراخيص.

كما وافق المجلس على تقرير لجنة الخدمات والمرافق العامة، الذي تضمن تخصيص مواقف للسيارات لذوي الهمم في جميع مساجد المحافظة



الجنوبية، وإنشاء غرف مكيفة بالقرب من المدارس الحكومية لانتظار أولياء أمور الطلبة، إلى جانب تركيب أنظمة الرذاذ المائي في الحدائق والمماشى للمساهمة في تخفيف درجات الحرارة. واختتم المجلس الاجتماع بالموافقة على تقرير

جامعة الخليج العربي والمركز الوطني للأمن السيبراني يبحثان آفاق التعاون في البحث العلمي والابتكار



عقدت جامعة الخليج العربي لقاءً تشاورياً مع المركز الوطني للأمن السيبراني، لبحث سبل تعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والابتكار في الأمن السيبراني، وتحديد الأولويات والموضوعات البحثية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تطوير الحلول العلمية والتقنية ومواكبة التحديات المتجددة في هذا المجال.

وشارك في اللقاء من جامعة الخليج العربي الأستاذ الدكتور وليد زباري عميد كلية التربية والعلوم الإدارية والتقنية، والدكتور يوسف النواخذة رئيس قسم الحوسبة بالجامعة، فيما حضر من المركز الوطني للأمن السيبراني الدكتور يوسف مفتي مدير إدارة الحوكمة السيبرانية، وأسامة الرفاعي رئيس قسم إدارة المخاطر السيبرانية.

وناقش اللقاء الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2025-2028،

وتعزيز التعاون بين جامعة الخليج العربي والمركز الوطني للأمن السيبراني، وتوسيع مجالات تبادل الخبرات وتطوير المبادرات البحثية المشتركة، بما يدعم الأولويات البحثية الوطنية، ويعزز إسهام البحث العلمي والابتكار في إيجاد حلول للتحديات الراهنة والمستقبلية في مجال الأمن السيبراني.

جانب استكشاف الفرص التي تتبناها لتطوير الحلول الأمنية. كما بحث اللقاء أهمية دراسة معايير التشفير المقاوم للحوسبة الكمية، واستكشاف الأساليب التي من شأنها تعزيز حماية المعلومات والأنظمة الرقمية في ظل التطورات المتسارعة في هذا المجال. ويأتي اللقاء في إطار

وما توليه من اهتمام بالبحث العلمي والابتكار بوصفهما من الركائز الأساسية لتطوير منظومة الأمن السيبراني. كما تناول المشاركون تأثير التقنيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، في مستقبل الأمن السيبراني، وأهمية توجيه الدراسات البحثية نحو التهديدات والمخاطر المرتبطة بهذه التقنيات، إلى

مصر والخليج.. ومقاصد التوجيه



بقلم:

د. وجدان فهد جاسم

في الاتصال السياسي، لا تُستخدم الكلمات لمجرد نقل المعلومات، بل لتوضيح المواقف، وإيصال الرسائل، وتحديد المسؤوليات، ومن بينها كلمة «بتوجيه»، التي تعني أن التحرك يستند إلى إرادة صادرة عن قيادة أو جهة مختصة، بما يمنحه طابعاً رسمياً ومؤسسياً، ويؤكد أن القرار ليس مجرد مبادرة عابرة.

وقد برزت هذه الدلالة

في خطاب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، حين أعلن استعداد مصر لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية

المملكة العربية السعودية

والدفاع عنها، وفقاً لتوجيهات

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، كما دعا إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب لمناقشة التفويض اللازم، مؤكداً أن الهدف دفاعي وليس الهجوم على أي طرف. حيث أبدى مجلس الدفاع الوطني موافقته.

ومن منظور الاتصال السياسي، يحمل هذا الخطاب أكثر من رسالة، فهو أولاً يعطي قيمة ومكانة المملكة العربية السعودية كدولة لديها دبلوماسية ديناميكية في وقت الأزمات، قادرة وفق إرادتها السياسية على صياغة التحالفات وطلب ما تبتغيه من الدول الشقيقة والصديقة بكل موثوقية، وثانياً يبرز سيادة الدولة المصرية وعدم تدخلها إلا حين يُطلب من رأس الدولة نفسها. وثالثاً يعكس رسالة ردع لمن يثير الصراع ويلهب المنطقة، وهذا ما جعل الموقف المصري يمثل تجسيدا للتضامن في مواجهة التهديدات المشتركة. ويحظى بأصداء وإشادة واسعة من المجلس القيادي اليمني ورئيسه د. رشاد العلمي.

ثم إن الدلالة تتجه نحو تفاهات وزيارات على مستوى قادة البلدين، وحرص مصر على حماية مكاسبها من قناة السويس التي تأثرت بتهديد الملاحة في البحر الأحمر وباب المنصب بعد تغول الحوثيين عليه، وهذا ما دفعها من قبل إلى المشاركة في مبادرة مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في سنة 2020 للعمل على أمن واستقرار المجرى الملاحي، ويضم المجلس في عضويته السعودية - مصر - الأردن - السودان - اليمن - أريتريا - الصومال - جيبوتي، واتباع ذلك إنشاء تحالف دفاعي بحري متعدد الجنسيات بقيادة المملكة العربية السعودية، في 30 يوليو 2026، بمشاركة واسعة من دول المنطقة.

ولمصر تاريخ أيضاً من المشاركات الدفاعية، ففي الستينيات شاركت في حرب اليمن، تلا ذلك مشاركتها بدعم عربي ودولي في حرب تحرير الكويت سنة 1990، ثم عاصفة الحزم 2015 حيث أسهمت بقطع بحرية وعناصر جوية دون قوات برية.

ما يفسر أن مصر تشارك بقوة حين تكون المهمة محددة، والغطاء واسعاً، وتحفظ حين تتحول المهمة إلى حرب مفتوحة. لكن فيما لو تأكدت المشاركة المصرية في الظرف الحالي، فإنها بلا شك ستكون موضع تقدير خليجي وإقليمي، ومحط تأكيد أن المشاركة حتى لو كانت دفاعية محدودة، فستكون مكاسبها السياسية والاقتصادية كبيرة جداً.

ولعمري إن الظروف الحالية رغم ما تشهد من تصاعد ميداني، إلا أنها والله الحمد تكشف سياسياً وأمنياً عن بقاء التضامن وتوسيع دائرة التوافق حول المصالح المشتركة ومفهوم المخاطر التي تهدد مصالح الجميع والمجرى الملاحي. وتبقى لغة السياسة عميقة لعمق مغزاها ولا يبقى عند حدود الظاهر والشافع فقط.

wejdanjassim@

أخبار الخليج

تقديم: إسلام محفوظ

قضايا وحوادث

أخبار الخليج

محاكمة آسيوي استغل توقيع صاحب العمل وباع سيارته بـ 2700 دينار

تخليص معاملة نقل ملكية المركبة محل الواقعة وجلب اليه المستندات المطلوبة لنقل الملكية، وهي استمارة تحويل ملكية المركبة محل الواقعة ونسخة من تحويل بيع المركبة موقع من المجني عليه ونسخة من بطاقة هوية المجني عليه ونسخة من بطاقة هوية شخص آخر وحول ملكيتها من المجني عليه الى مالك السجل التجاري الاخر وعليها تقدم المعرض بمستندات لموظف المرور وتم تحويل المركبة ونقل ملكيتها من خلال المراجعة فتم تحويلها الى الشركة الثانية.

واقى المتهم بأنه كان يعمل في الشركة التي يملكها المجني عليه، وان السيارة كانت بحوزته وباعهها بـ 2700 دينار عن طريق التزوير، حيث أسندت النيابة العامة اليه أنه في عام 2024 اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عام حسن النية لإدارة العامة للمرور في تزوير المحرر الرسمي: استمارة تحويل ملكية المركبة الصادرة عن الإدارة العامة للمرور والذي تدخل الموظف العام بمقتضى وظيفته في تحريره، وأعطاه الصفة الرسمية بأحد طرق التزوير المبنية قانوناً بشأن حصل بطريقي الغش والمباغثة على توقيع المجني عليه على المحرر محل الواقعة بغير علمه بمضمون حقيقته وبنية استعماله محرراً صحيحاً.

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى نظر قضية طباخ آسيوي متهم بتحويل ملكية سيارة صاحب عمله الى شخص اخر مستغلاً توقيع من صاحب العمل اثناء إنهاء بعد المعاملات التي تخص السيارة وقام ببيعها بمبلغ 2700 دينار، حيث قررت المحكمة تأجيل الجلسة القادمة إلى 27 أكتوبر لتقديم المرافعة من قبل محامي المتهم.

وكان المجني عليه أبلغ أنه مالك سجل تجاري وبغضون عام 2017 اشترى مركبة من وكالة بقيمة 3 آلاف و300 دينار، وقام بتسجيلها على السجل الخاص به ومن ثم سلمها للمتهم لاستخدامها في أمور العمل، ولكنه يعمل لديه بالمؤسسة سالفة الذكر، وبغضون عام 2026 طلب من المتهم تسليمه المركبة من أجل بيعها، إلا أن الأخير أخذ في المراوغة وتعذر بأن المركبة يستخدمها احد أصدقائه وعند مراجعة الإدارة العامة للمرور فوجي بأنه قد تم تحويل ملكية المركبة إلى شخص آخر من دون علمه باستخدام مستندات مزورة، استمارة تحويل ملكية أو استمارة تحويل، حيث تبين له أن المتهم قد حصل على توقيعه سابقاً من أجل تجديد تسجيل المركبة إلا أنه استغله في تحويل الملكية.

وشهد صاحب معرض سيارات أن المتهم تواصل معه وطلب منه القيام بإجراءات

روعت خلالها كل الضمانات المقررة للمتهمين، وانتهت إلى الحكم بإدانتهما ومعاقبتهما بالسجن مدة عشر سنوات، فضلاً عن الغرامات ومصادرة المضبوطات، وقضت محكمة الاستئناف بتأييد تلك الأحكام، فطعن المتهمان فيها أمام محكمة التمييز، التي قضت في جلستها المنعقدة أمس بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع برفضهما.

مواد مخدرة.

وبعد التحقق، تبين أن تلك الأشكال عبارة عن 100 كبسولة تحتوي على مسحوق أبيض من مادة الكوكايين المخدرة، وعلى إثر ذلك، جرى تحويل المتهمة إلى إدارة مكافحة المخدرات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وبمباشرة التحقيقات ونقل المتهمة إلى عيادة الشرطة لإجراء الأشعة اللازمة بعد الاشتباه في إخفاء كبسولات بداخل أحشائها، نقلت إلى مستشفى السلمانية الطبي، حيث أخرجت ما يقرب من 80 كبسولة أخرى. وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى المتهمة التي تبلغ من العمر 21 سنة أنها في 7 مايو جلبت الكوكايين في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، كما أنها حازت وأحرزت بقصد التعاطي الحشيش المصنع في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

لها، وصور ومقاطع مرئية لأماكن حيوية. وبناء على ما كشفت عنه التحقيقات وما قام ضد المتهمين من أدلة قاطعة، على ارتكابهم الجرائم المسندة إليهما، فقد أسمرت النيابة العامة بإحالتهما في القضيتين المقيدتين بشأنهما إلى المحاكمة، ونظرت المحكمة الكبرى الجنائية القضيتين في عدة جلسات

نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت النيابة العامة قد باشرت التحقيق فيما تلقته من بلاغات من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، بشأن رصد صور ومقاطع مرئية وتنفيذ العقوبة، منشورة بحسابي المحكوم عليهما على مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن تأييداً للاعتداءات الإيرانية الإرهابية التي استهدفت مملكة البحرين وتحييداً

صرح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن محكمة التمييز أصدرت حكمين برفض طعنين مقدمين من متهمين محكوم عليهما في قضيتين منفصلتين بالسجن، لما نسب إليهما من تأييد وتحريض الاعتداءات الإيرانية الإرهابية الآتمة على مملكة البحرين، فضلاً عن نشر بيانات وتصوير منشآت حيوية يحظر تصويرها، وذلك على خلفية ما

المؤبد لعشرينية حاولت تهريب 100 كبسولة كوكايين إلى البحرين

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى فتاة عشرينية أجنبية بالسجن المؤبد، وقضت المحكمة بتغريمها 10 آلاف دينار، وأمرت بمصادرة المضبوطات وإبعادها نهائياً عن مملكة البحرين عقب تنفيذ العقوبة، وذلك بعد إدانتها بجلب 100 كبسولة تحتوي على مادة الكوكايين المخدرة، وحيازة مادة الحشيش.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى أثناء ما كان ضابط الجمارك عندما كان على نوبة عمله اشتبته في المتهمة، التي كانت قادمة من دولة أوروبية، حيث جرى تحويلها إلى المسار الأحمر، وبتفتيش حقيبتها اليدوية، عُثر على سيجار بداخله حفظة نقود تحتوي على مادة يُشتبه في أنها القنب (الحشيش)، كما أدخلت الحقيبة إلى جهاز الأشعة، حيث أظهرت الصور وجود أشكال دائرية داخل أحشائها يُشتبه في احتوائها على

